

النساء والتربية والسيطرة¹

بقلم: سراب أبو ربيعة - قويدر²

بودي أن أعالج، في هذا المقال، ما يسمى بالتخطيط وتمدين الريف حيال الأقليات. وسأتمحور في جانبين من التخطيط: الجانب الخفي (السيطرة)؛ والجانب الظاهر العلني (التحديث). وسأتناول تعريف الجانبين وتعقب تأثيرهما في سياق الجنسانية والثقافة في المجتمع العربي البدوي.

1. سيطرة:

يعرف أرن يفتاحيل التخطيط، وفي الأساس التخطيط وتمدين حيال الأقليات، بأنه وسيلة للسيطرة على سكان خاضعين أو على أقليات إثنية تختلف عن المجموعة المسيطرة³. ويدعي يفتاحيل أن الحكومة، في مجتمع عديد الثقافات على شاكلة إسرائيل، تستعمل التخطيط بهدف السيطرة على أقليات إثنية. وتتزع سياسة السيطرة هذه إلى تعويق التطور الاقتصادي والاجتماعي للأقليات الإثنية، ونحو تقييد توسعها الإقليمي وإقصائها عن مواقع اتخاذ القرارات والنفوذ، على المستوى السياسي وعلى المستوى المحلي. يعكس اتجاه التخطيط (top-down) منحى السيطرة الذي يوجهه؛ وهو اتجاه يستثني السكان الذين خصص التخطيط لهم.

تتقد السيطرة عبر التخطيط في ثلاثة أبعاد:

أ. البعد الإقليمي، الذي يؤدي إلى عزل الأقليات التي يجري التخطيط لها وإلى إعاقة تطورها.

ب. البعد الإجرائي: إقصاء وتهميش.

ج. البعد الاقتصادي- الاجتماعي: خلق تبعية ونقص.

أ. البعد الإقليمي:

يتضمن البعد الإقليمي تحديداً لمواقع البلدات ومواقع الأحياء والصناعات وخدمات التشغيل والخدمات الاجتماعية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يعين هذا البعد تخوم التجمعات السكانية. وفي الحالة البدوية، تشكل

¹ عرض هذا المقال في مؤتمر "التخطيط والسيطرة والقانون في النقب" الذي عُقد بمبادرة عدالة والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب في السادس من كانون الأول (ديسمبر) عام 2004 في بئر السبع.

² الكتابة تحضر لشهادة الدكتوراة في دائرة التربية، في جامعة بن غوريون (بئر السبع)، حول موضوع: الجندر والتربية والأقليات والمجتمع البدوي.

³ Yiftachel, O. (1995). "The Dark Side of Modernism: Planning as Control of an Ethnic Minority". In: Watson, S. & Gibson, K. (eds.) *Post-Modern Cities and Spaces* (pp. 216-243). U.K: Blackwell.

السياسة الإقليمية، بدورها، وسيلة للسيطرة والمراقبة، وبخاصة على البدو، لكونهم أقلية إثنية تعيش على أرضها التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون، ولذا فهي خارج الحدود التي عيّنت لها. إن تركيز البدو في سبع بلدات ثابتة، وفصلهم وعزلهم عن السكان اليهود عبر بناء قرى يهودية مقابل قرى بدوية، يشكل وسيلة للسيطرة على هذه الأقلية. إذ إن فرض قيود على الحق في "الانتشار" الإقليمي أو في امتلاك الأرض يشكل وسيلة سيطرة على البدو.

ب. البعد الإجرائي:

في إطار هذا البعد تُبلور وتطبق سياسة التخطيط. والسيطرة بواسطة هذا البعد تتعكس من خلال مراقبة التوجه إلى مراكز اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى ذلك، يتضمّن هذا البعد العلاقات بين السلطات المختلفة والجمهور. والسؤال الوجيه في هذا السياق مفاده كالتالي: إلى أي مدى تُشرك السلطات السكان الذين يجري التخطيط لهم في التخطيط نفسه وفي اتخاذ القرارات وبلورة السياسة؟

ومن المعروف أنّ البدو عامّة، والنساء منهم بخاصة، لا يحظون بالاشتراك في عمليات التخطيط، ولا يُمنحون فرصة عرض احتياجاتهم. من ناحية إجرائية، سياسة التخطيط تُفرض من عل (top-down)؛ ومن هنا، فإنّ الاحتياجات الثقافية التي تخصّ السكان الذين يخطّط لهم لا تؤخذ بعين الاعتبار. عدم الإشراف هذا وسيلة هو لإقصاء البدو وتعميق هامشيتهم كجماعة إثنية.

ج. البعد الاقتصادي - الاجتماعي:

يتناول هذا البعد التأثيرَ البعيد المدى للتخطيط على العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية بين المجموعات المختلفة. وفي ما يتعلق بالعرب البدو في النقب، يشكل التخطيط وسيلة للسيطرة عبر خلق تبعية للسوق اليهودي، وذلك من خلال عدم توفير أماكن تشغيل حيوية داخل المجتمع العربي، من جهة، وبواسطة خلق ثراء في أماكن التشغيل في التجمّعات السكانية اليهودية، من جهة أخرى. هذه التبعية تحافظ على مصالح جماعة الأكثرية وتحفظ تفوقها على حدّ سواء.

2. تحديث:

ثمة بُعد علنيّ إضافي للتخطيط هو كونه الذراع الطويلة لمشروع التحديث. لكن، من ناحية فعلية، إنّ هدف التخطيط المتعلق بالبدو هو سلبهم أراضيهم بذريعة التحديث وتحت قناعه، في سبيل إيجاد وضعية "أكثر ما يمكن من البدو وأقلّ ما يمكن من الأرض". كذلك، في عمليات التحديث العلنية المطبّقة على السكان البدو في النقب، لا تُشرك السلطات السكان، إذ إنّ التحديث ينطوي على نزعة غريبة؛ ومفهومه لعمليات التغيير يتمثل في اعتباره إيّاها عمليات محدّدة سلفاً، وكذلك يتغاضى هذا التحديث عن الخصائص الثقافية والمحلية والجندرية. لذا، إنّ سياسة التخطيط الحديث تُعتبر عملية تغيير ذي طابع مستقلّ، لا نتاج دمج الأنظمة الثقافية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والقبلية والمفاهيم الاجتماعية. ووفق افتراض مشروع التحديث الخاصّ

بالبدو، السكان البدو من شأنهم أن يتغيروا بمرور الزمن، وكذلك الأمر في ما يتعلق بالمعايير والأنظمة الاجتماعية، إذ ستتغير تلك وستلأم مع قيم المشروع الحديث وأهدافه.

عدم الأخذ بنظر الاعتبار لهذه الميزات والاحتياجات الخصوصية للسكان البدو يؤثر، بشكل خاص، على عالم النساء البدويات في عدة مجالات، نحو: الحيز؛ التشغيل؛ الرفاهية النفسية؛ التربية والتعليم. في ما يلي، سأتناول مجالات التأثير هذه وسأتمحور، على وجه الخصوص، في مجال التربية والتعليم.

الحيز:

البدو في النقب لا يستطيعون تصميم طبيعة أو شكل تجمعاتهم السكنية وفق رغبتهم. هذا هو التعبير المباشر لحقيقة كون التخطيط وسيلة سيطرة أو تسلط. فهم لا يستطيعون اختيار شكل السكن التقليدي الزراعي أو الشكل المتمنن. ومع أن اختيار أحد أشكال السكن المختلفة أمر متوافر ومُتاح في أوساط اليهود (موشاف؛ كيبوتس؛ مدينة؛ قرية)، فإن هذا الأمر ليس مُتاحاً ألبتة للسكان العرب في النقب. ولذا، فإن شكل السكن بالنسبة لهم هو شكل محدد ومقرر سلفاً وغير قابل للتغيير.

من حيث تقسيم الحيز الحديث، إن عمليات التخطيط التحديثية في القرى البدوية، وبخاصة في القرى المعترف بها، لا تأخذ في الحسبان التقسيم الثقافي للحيز⁴، وهو تقسيم فيه للعامل الجندري أهمية كبيرة. التقسيم الثقافي للحيز يستوجب التمييز أو التفريق بين الرجال والنساء، بين المسموح والمحظور، بين الخاص والعام؛ في حين أن الخاص يُعتبر - على نحو تقليدي - عالم النساء، وأن العام يُعتبر - على النحو ذاته - عالم الرجال. التقسيم الحيزي للقرية أو البلدة ينتج مناطق حيز عامة مخصصة لأن تكون فضاءات مسموحاً بها لعموم السكان، بيد أن عدم أخذ المعايير الثقافية المتعلقة بالجندرة في الاعتبار يحول هذه إلى فضاءات ممنوعة بالنسبة للنساء البدويات. فعلى سبيل المثال، إن متنزهاً عاماً في وسط القرية لا يمكن أن يكون قابلاً للاستعمال من جانب النساء، أو لا يمكن لنادٍ نسائي أن يكون قائماً في وسط الشارع الرئيسي أو الحي المركزي، لما قد يلحقه ذلك بهنّ من عار، ولما ينطوي عليه ذلك من تضارب مع عادات التحجب والفصل بين الجنسين.

التشغيل:

الهدف المعلن للدولة من وراء التحديث والتخطيط المدني في النقب (وهو ما يتمثل في نقلهم إلى التجمعات السكنية الثابتة العصرية) هو جعل البدو عصريين وخلق سيرورات تغيير ذات شأن. غير أن التغيير الوحيد المحسوس يتمثل في تزويد وصلات المياه، والكهرباء، والمجاري. فلقد "نسي" مشروع التحديث أن يوقر أماكن تشغيل داخل البلدة، وبخاصة للنساء. وحالياً، غالبية المهن المعروضة في تلك البلدات تتطلب تأهيلاً في التعليم والعمل الاجتماعي والتمريض، وتشغلها نساء بدويات منعلمات. لكن السؤال الذي يُطرح هو: ماذا مع

⁴ Fentser, T. (1999). "Space for Gender: Cultural Roles of the Forbidden and the Permitted". *Society & Space*, 17(2): pp. 227-246.

النساء البدويات بنات الجيلين الأول والثاني اللاتي عايشن الانتقال من الصحراء إلى مناطق السكن الثابتة، واللاتي ليس في حوزتهن مهارات تعليمية أو تأهيل تشغيلي ضروري لاندماجهن في الحياة الحديثة؟

هكذا تتولد تبعية النساء والسكان على وجه العموم للمؤسسة الحاكمة وخدماتها. فالنقص في أماكن العمل داخل المجتمع، ولا سيما النقص في أماكن التشغيل الملائمة للثقافة والجنس، هو الوسيلة للسيطرة على أقلية إثنية، وبالأساس للسيطرة على النساء البدويات. وبينما يسمح للرجل البدوي بالعمل خارج البلدة أو الدولة في أية ساعة يشاء، لا تتمتع النساء البدويات بهذه الحرية. وهكذا، بتبعيتهن للرجل المعيل، وباعتمادهن على منن المؤسسة الحاكمة، بالإضافة إلى ذلك، يزداد وضعهن الإقصائي والتهمشي حدة. لذا، إن نسب البطالة العالية في البلاد قائمة في أوساط النساء البدويات. والوضع أشد سوءاً في القرى غير المعترف بها، حيث لا تتوفر أماكن تشغيل ألبتة، لا للرجال ولا للنساء. إن نسب البطالة القائمة في أوساط النساء البدويات غير موثقة بشكل كامل وذلك لأنه ليس في مقدور جميع النساء الوصول إلى مكاتب التشغيل (الكائنة في مدينة بئر السبع) والتسجيل كعاطلات عن العمل، أو لأنهن لسن واعيات لأهمية ذلك.

ولذا فإن هؤلاء يُدرجن في خانة المجهول في نسب البطالة التي تعلن رسمياً. ويلزم هؤلاء النساء شعوراً بالإحباط، لأنهن في حياتهن السابقة كنّ على الأقل شريكات منتجات وذوات أهمية في الوجود الصحراوي، وهي وظيفة انترعت منهنّ إبان الانتقال إلى حياة السكن الثابت. وما بقي لهن هو أن يكنّ أمهات وزوجات فاقدرات لأيّ وظيفة إنتاجية. فما هو تأثير الانتقال إلى أماكن سكن ثابتة حديثة على التجربة النفسية للنساء البدويات وعلى رفاهيتهن؟

الرفاهية النفسية:

من بحث مجيد العطاونة ومن أبحاث أخرى، يتضح أن انكشاف المرأة البدوية حيال العالم الحديث يخلق صراعات في داخلها⁵. وفق ادعاءات هذه الأبحاث، كلما اكتسبت المرأة علماً وثقافة، غدت مطالبة بمواجهة المصاعب، ذلك أنّها تحيا في مجتمع تقليديّ وتسلك وفق المعايير المحلية، في حين أنّها تنظر إلى العالم الآخر باعتبارها إياه عالماً أفضل. وهكذا يتولد شرخ بين تمثيلات تقليدية مطلوبة منها في البيت وبين تمثيلات للعالم العصريّ تتكشف أمامها في وسائل الاتصال المختلفة وفي الحيز الإسرائيليّ خارج القرية.

التعليم:

التحديث الذي تنتهجه المؤسسة الحاكمة في مضمار التربية والتعليم تتمخض عنه هيمنة، ويُفضي إلى عزل النساء البدويات وإلى جعلهنّ تابعات. في ما يلي، سأتناول بالبحث المشكلات الكامنة في هذا النهج التحديثي، وسأقدم اقتراحات بديلة له.

⁵ العطاونة، م. (2002). "رفاهية نساء بدويات في انتقال اجتماعي ثقافي". أطروحة لنيل شهادة دكتوراة في الفلسفة. جامعة بار إيلان.

تعامل المؤسسة الحاكمة مع الأقلية البدوية يعكس توجهًا متكاملًا لمفهوم التحديث. فالتحديث يُدرك ككيان ناء كلّ النأي عن التقليد، إلى حدود التعاكس. وهكذا يُدرك ما يتّصف بالحدثة باعتباره كلّ ما هو متورّ ومتجدد ونقيّ من شوائب التقليد. ويُدرك التقليد باعتباره كلّ ما هو خاصّ ومحليّ وقديم وخرافيّ، وبخاصّة: بدائيّ. ولذا ينبغي دثره.

ينعكس توجه الحدثة في التربية والتعليم في تخطيط المدارس الابتدائية، وخصوصًا في تخطيط المدارس فوق الابتدائية للأقلية العربية في النقب. ويدلّ طابع تخطيط المدارس على إقصاء وتهميش مقارنة بالتعليم اليهودي. فالتعليم اليهودي موزّع بشكل يتيح التقسيمات بموجب الصلة الدينية - الاجتماعية للسكان اليهود. وهكذا نجد أنّ هناك جهازًا للتعليم الحكومي (علمانيّ)، وجهازًا للتعليم الحكومي الدينيّ، وتعليمًا حريديًا، وتعليمًا مستقلًا، وما شابه ذلك. ومثل هذا الأمر يدلّل، ظاهريًا، على الطابع التعدديّ للمؤسسة الحاكمة حيال الثقافات المختلفة القائمة في كنفها. لكن ما هو قائم في كل ما يتعلق بالتعليم العربيّ في النقب ليس أكثر من تعددية زائفة أو موهومة في حقيقة الأمر، فهو تعليم متكامل، متراسّ. أساس التقسيم الجندريّ في جهاز التربية والتعليم اليهوديّ هو تعدديّ، لكن هذا الأساس غير قائم في جهاز التربية والتعليم العربيّ في النقب، إذ إنّ جميع المدارس العربية في البلدات الثابتة لا تفصل بين الأولاد والبنات، بوصف ذلك جزءًا من طابع المجتمع الثقافيّ، وهو ما لا ينسجم مطلقًا مع المجتمع المحليّ الذي يفرض الفصل بين الجنسين. يمسّ هذا الأمر، أساسًا، بالطالبات البدويات اللاتي يهجرن مقاعد الدراسة مع تقدّمهنّ في السنّ. يكمن أحد أسباب هذا الهجر في التضارب بين حاجات المخطّط العصريّ وبين حاجات قسم كبير من السكان. وتظهر نظريات ما بعد بنوية أنّ التخطيط العصريّ ذا السيطرة الفوقية لا بدّ أن يواجه بمعارضة من القاعدة. وتتجلّى المعارضة هنا، في حالة الكثيرين من السكان البدو التقليديين في النقب، في حرمان الفتيات من متابعة دراستهنّ أو من مجرد الالتحاق بالمدارس، خشية من اللقاء بين الجنسين، وبالأخصّ في المرحلة الثانوية في القرى غير المعترف بها، إذ ليس ثمة مدرسة ثانوية واحدة، فئضطرّ جميع الفتيات إلى الانتقال إلى مدارس ثانوية في القرية المجاورة، ممّا يضعهنّ في مواجهة بيئة اغترابية من النواحي العشائرية والجندرية والثقافية. مطالبات السكان المحليين بأخذ إحتياجاتهم الثقافية في الاعتبار لم تحظ بتجاوب من جانب وزارة المعارف. وهاكم عدة أمثلة على ذلك.

عدم الاستجابة لمطالب السكان:

من رسالة رئيس لجنة الأهل في الفورة إلى مديرة اللواء (2001/8/19) :

"يمنتع أهال كثيرون عن إرسال بناتهم، خريجات المدارس، لمواصلة دراستهنّ في كسيفة. ويؤدّي هذا الأمر إلى هجر فتيات كثيرات مقاعد الدراسة قبل أن يكملن دراستهنّ الثانوية. ولذا، فإننا نطالب بإقامة مدرسة إعدادية داخل البلدة".

رسالة رئيس لجنة الأهل في العازمة (2001/5/7) :

"إذا لم يكن في مقدوركم، لسبب ما، أن تتجاوزوا مع مطلبنا بإقامة مدرسة إعدادية في البلدة، فإننا نطلب بدلا من ذلك تقسيم المدرسة الكبيرة إلى مدرستين متماثلتين".

جواب وزارة المعارف (2001/5/10) :

"بضغط من اللواء ومصلحة التعليم للبدو تقرّر أن تبقى (المدرستان) حالياً كما هما بسبب المميّزات الخصوصية/ التقليدية للمجتمع البدوي في النقب".

غير أن هذه الرسالة الجوابية لا تتضمّن أيّ تفصيل حول ماهية السمات الخصوصية - التقليدية للسكان البدو في النقب، ولا حول ما فعلت الوزارة نفسها من أجل أخذ تلك الاحتياجات بعين الاعتبار أو التجاوب معها، وهي التي تقرّ المؤسسة الحاكمة بوجودها.

رسالة رئيس المدرسة في قرية الأطرش غير المعترف بها إلى مديرة لواء الجنوب (2003/6/2) :

"كلّ عام، يواصل نحو ثلث فقط من الطالبات في مدرسة القرية دراستهن في المدرسة الثانوية القائمة في بلدة حورة المجاورة. في أعقاب مشاورات مع الجمهور وأهل الطلاب، نطالب بافتتاح صف عاشر للبنات فقط. من شأن هذا الأمر أن يتيح إكمال الصف العاشر، بل وأن يسهم كثيراً في تقليص السقاط ورفع مستوى التعليم".

رسالة مركز عدالة في بئر السبع (بواسطة المحامي مراد الصانع) إلى المديرة العامة (2003/6/12) :

"في قرية الأطرش (قرية غير معترف بها) أكثر من 76 بالمئة من البنات لا يواصلن دراستهن، لأنه ليس في مقدرتهن الانتقال والدراسة في مدرسة خارج القرية. في السنة الدراسية 2002 نجحت 7 بنات فقط في مواصلة دراستهن. هؤلاء الطالبات وأهلهن يؤكدون أنه يمكن منع سقاط البنات إذا ما أضيف صف بنات إلى المدرسة القائمة، وبذا تتاح لهن إمكانية الدراسة في البلدة بدل الانتقال إلى مدرسة خارج البلدة".

ثمة مثال إضافي من بحث أجريته في مدينة رهط، ضمنه أجريت مقابلات مع مجموعة من الفتيات الطالبات ومجموعة أخرى من فتيات هجرن مقاعد الدراسة، ومع أمّهات وآباء لفتيات من المجموعتين. تشير تلك المقابلات إلى وجود اختلاف بين مفهوم الأمّهات والآباء للمتساقطات من التعليم (الذي تنشده بناتهم)، ومفهوم المؤسسة الحاكمة⁶. فلقد وضّح الآباء أنه "بعد مرحلة الصف التاسع لا نرسل البنات للدراسة لأنّ هناك شبّاناً

⁶ أبو ربيعة - قويدر، س. (2004). تساقط فتيات من التعليم البدوي: إقصاء وتمييز وتأخر. معهد أبحاث المجتمع العربي، معهد فان-لير: القدس.

يُحرفونها عن الدراسة؛ وأنّ "المدرسة هي مكان يحتفل فيه البنون والبنات معاً؛ وأتّه "في كلّ العالم العربيّ يدرس البنون على حدة والبنات على حدة، فقط في إسرائيل يصعّبون الأمر علينا".
وتجدر الإشارة إلى أنّ قسمًا من الفتيات المتساقطات عدن إلى دراستهنّ بعد أن تزوّجن وأنجبن، وذلك في مدرسة استكمال التعليم الخاصّة بالنساء فقط (القائمة في القرية).

عدم تنفيذ وعود حكوميّة سابقة

جرى الوعد بإقامة مدرستين ثانويتين: إحداهنّ على طريق بئر السبع - ديمونا؛ والأخرى على طريق بئر السبع - عراد (في فترة ولاية الوزير السابق يوسي سريد).

في جلسة الكنيست يوم 2001/5/23 دعا عضو الكنيست نوّاف مصالحة إلى تنفيذ وعود الحكومة المتعلقة بالتعليم البدويّ، وإلى معالجة مشكلة السُّقاط. وكان ردّ نائب الوزير أبراهام رافيتس (بروتوكول جلسة 2001/5/23، ص 262) على الوجه التالي:

"بودي فقط أن أقول لك إنّ الوسط الذي أمثله يعاني التمييز في أغلبيّة البنود التي في الوزارة. لكن أرى نفسي مضطراً إلى أن أقول لك أيضاً، وينبغي سماع ذلك، أنّ الوسط الذي أمثله، الوسط الحريديّ، ورغم التمييز، لا سُقاط فيه. هذا يعني أنّ السُّقاط ليس محصّلة التمييز..."
أحقّاً؟.

إجمال

تشكل الحالة البدويّة مثالا على كون النساء في المجتمعات التقليدية ضحية سلبية لعملية تأويل الحداثة في عينيّ المخطّط. في تجربة البدو المعيشة، يتبيّن أنّ الدولة الحديثة، في محاولتها منح خدمات التربية والتعليم للبدو، تتغاضى عن احتياجات النساء في المجتمع، المجتمع الذي يسلبهنّ التعليم بحسب القيم التقليدية. وتتسبّب الدولة في صراع داخليّ، ولا تمدّ للنساء يد العون، خصوصاً حين تتساقط نسبة كبيرة منهنّ نتيجة لهذا الصدام.

في الحالة هذه، هناك شعور بأنّ المخطّط - وهو الدولة في هذه الحالة - أوجدَ عقبة إضافية أمام النساء غير قائمة إزاء الرجال، حين بُنيت مؤسسات تعليم لا تلائم قسماً كبيراً من السكان البدو. وعليه فإنّ التوجّه الحديث لمؤسسات تعليم مختلطة هو توجّه عديم النفع في مجتمعات لا يُسمح فيها للنساء بالظهور العلنيّ. معنى ذلك أنّ ما أوجدته الدولة هو توسيع القيود من المجال الخاصّ إلى المجال العامّ. ولذا، رغم وجود مشروع التخطيط الحديث، لا تزال التقاليد على قيد الحياة ولا تختفي، لكن المؤسسة الحاكمة تتغاضى عنها.

توجّه ما بعد الحداثة الذي أوّده هو توجّه يتحدّى الحداثيّة التقليديّة. فتوجّه ما بعد الحداثة يشدّد على الخاصّ، على المحليّ، وعلى ثقافته وقيمه ومفاهيمه⁷. ويذهب هذا التوجّه إلى أنّه في حضور التحديث لا تختفي التقاليد، وإنما تواصل وجودها بواسطة "حراس التقاليد"، ولذا فمن شأن حوار ذي أهميّة بين الطرفين فقط أن يؤدّي إلى تطوّر مرحليّ في اتجاه الحداثة.

ومن ناحية التخطيط، يعني الأمر أن التخطيط ليس قضية إقليمية فحسب، وإنما هو كذلك قضية ثقافية. الحيز ليس إقليمياً، بل هو ثقافيّ وينبغي أن يكون متضمناً للخصائص المحليّة – الثقافية للسكان المحليين. التوجّه النسويّ ما بعد الكولونياليّ يضيف أنه لا يكفي أخذ الاحتياجات الثقافية بالحسبان فحسب، إنما ينبغي أيضاً الاقتراب بالنساء إلى مراكز اتخاذ القرارات وأخذ احتياجاتهنّ كنساء في الحسبان – وهي احتياجات تختلف أحياناً عن احتياجات عموم الثقافة. وفي سياق التربية والتعليم، حين يمسّ التعليم المختلط بالإناث، كما في حالة البدو، ينبغي توفير إمكانيّة التعليم غير المختلط لمن يعينهم ذلك، بل وحتىّ تخطيط بناء مؤسسات تستكمل النساء فيها تعليمهنّ. هذه المؤسسات، التي لا تناقض العادات والتقاليد المحليّة، تتيح المجال لنزع السيطرة والإقصاء وتبعيّة النساء لمن الثقافة والمؤسسة الحاكمة؛ ومن جهة أخرى، بذلك تعود النساء إلى إطار تربويّ يمكن أن يحقق تطلعاتهنّ التعليميّة.

⁷ Giddens, A. (1990). *The Consequence of Modernity*. California: Stanford University press.